



قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في [مجموع الفتاوى 28/390]: "يجب أن يُعرف أن ولية أمر الناس من أعظم واجبات الدين؛ بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها. فإن بي بي آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بد لهم عند الاجتماع من رأسٍ حتى قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((إذا خرج ثلاثة في سفر فليومروا أحدهم)). رواه أبو داود من حديث أبي سعيد وأبي هريرة...".

فأوجب - صلى الله عليه وسلم - تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تبيها بذلك على سائر أنواع الاجتماع، ولأن الله - تعالى - أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك إلا بقوه وإمارته. وكذلك سائر ما أوجبه من الجهد والعدل وإقامة الحج والجمعة والأعياد ونصر المظلوم، وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوه والإماره. فالواجب اتخاذ الإمارة دينا وقربيه يتقارب بها إلى الله؛ فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات. وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرئاسة أو الماء بها.

فالواجب على المسلم أن يجتهد في ذلك بحسب وسعيه؛ فمن ولية ولية يقصد بها طاعة الله وإقامة ما يمكنه من دينه ومصالح المسلمين وأقام فيها ما يمكنه من الواجبات واجتناب ما يمكنه من المحرمات؛ لم يواحد بما يعجز عنه؛ فإن تولية الأبرار خير للأمة من تولية الفجار.

ومن كان عاجزا عن إقامة الدين بالسلطان والجهاد ففعلن ما يقدر عليه من النصيحة بقبيله والدعاء للأمة ومحبة الخير وفعل ما يقدر عليه من الخير؛ لم يكفل ما يعجز عنه؛ فإن قوام الدين بالكتاب الهادي والحادي الناصر، كما ذكره الله - تعالى - . فعلى كل أحد اجتهد في اتفاق القرآن والحادي له - تعالى - ، وطلب ما عند مساعينا بالله في ذلك انتهى.

ونقف مع كلام شيخ الإسلام وقفات:

الأولى: سياسة الناس بالدين من أعظم الواجبات وأفضل القربات التي يتدين بها العبد إلى الله إخلاصاً ومتابعة.

الثانية: هذه السياسة تكون بحسب الوسع والاستطاعة، والعبد ليس مكلفاً إلا بالقدر، والواجب يسقط بالعجز، ولا لوم على العبد في ذلك.

الثالثة: السياسة الشرعية هي التعامل مع الممكن للوصول إلى ما يجب، وليس الفرار من الواقع لأنه يخالف ما يجب.

وتفصيل ذلك: الناس في التعامل مع الواقع طرفان ووسط:

1- طرف يتعامل مع الواقع بما يجب، فيقول يجب أن يكون الإعلام نظيفاً من المنكرات، والاقتصاد حالياً من الربا، والإدارة حالية من الفساد، وهذا لا شك أنه حق وواجب على الجميع، بل هو الغاية من السياسة الشرعية، ولكن المذموم في هذا

الطرف هو الهروب من الواقع والانكفاء على الذات ولزوم البيت، وهذا قد خالف في جهتين ذكرهما شيخ الإسلام:
أ- أنه لم يفعل ما في وسعه لمحاربة الفساد إلا التنظير.

ب- تولى من الزحف فاستولى الفجار على الأمور دون الأبرار.

2- طرف يتعامل مع الواقع بحلاله وحرامه مستأنساً لذلك غير ناظر ولا داع إلى ما يجب بل يقول: نحن لن نمنع الخمور،
ولن نمنع الفساد، يقنن للفساد بحجة الحرية والديمقراطية.

3- ووسط تعاملوا الممكן المقدور عليه بحسب الوسع والاستطاعة ساعياً إلى تطبيق ما يجب ناظراً إلى السنن الكونية
والشرعية، مراعياً تكثير المصالح وتقليل المفاسد بقدر الإمكان.

وهذا كان منهج النبي -صلى الله عليه وسلم- فقد كان يصلّي في الكعبة وحوله الأصنام.
فالسياسة الشرعية أن تتعامل مع ما يمكن للوصول إلى ما يجب بحسب الوسع والقدرة.

وإن كلام شيخ الإسلام يجب أن يجعله منطلقاً لنا في عملنا الدعوي والسياسي في المرحلة الآتية التي تحتاج إلى كثير من
العمل وقبل ذلك إلى كثير من التأصيل.

المصادر: